

رئيس التحرير المسؤول  
العهد منير عقيقي

## الانتخابات فرصة جديدة

تصويبها لثلا تشكل مادة مراجعة وإبطال امام المجلس الدستوري او خلافا دستوريا، فإن القانون الجديد يعتبر فرصة ستؤدي الى تغيير على مستوى تشكيل البرلمان ككل، وسيؤدي ايضا الى مفاجآت، بحيث لم يعد محسوما وصول مئة نائب من اصل 128 كما كان سابقا.

الآن، صار في امكان اللبنانيين احداث التغيير الذي يريدونه اذا ما كانوا صادقين في اعتراضاتهم التي تتراكم في الملفات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية. القانون يحمل متغيرات عدة، منها الاقتراع الذي سيكون عبر ورقة مطبوعة مسبقا، وهي قسيمة تضم كل اللوائح الموجودة في الدائرة، وكل لائحة تضم اسماء المرشحين. كما ان الناخب مضطر الى الاقتراع للائحة من دون امكان اجراء مفاضلة بين اسماء ولوائح اخرى. هذه "الجبرية" - اذا صح التعبير - تُرتب على الناخب التمهل كثيرا قبل الادلاء بصوته، لأن عليه العمل على تغيير واقعه عبر من يختارهم للوصول الى الندوة البرلمانية.

الانتخابات المقبلة فرصة حقيقية بعدما جرى تبديدها بتمديد، سلب فيهما المواطن من احد حقوقه الدستورية والقانونية. لن تكون فرصة الاحسن الاختيار وفقا لما يميله العقل والضمير، وليس الغرائز والنفوس المشحونة، او المال الانتخابي بحسب ما يتم التداول في شأنه اذ يقال ان هذه الانتخابات ستكون الاغلى.

الاهم من كل ذلك، اننا ندخل الى الانتخابات وامل جميع اللبنانيين يكمن في مستقبل واعد لهم ولأبنائهم، يشعرون خلاله بالسلام والازدهار والامان، بدلا من ان يشاهدوا يوميا، وبأم العين، ايشع تلال القمامة، فيما صارت جبالنا الخضراء اكوام بحص، وزُكمت انوفنا بروائح الفساد والنفايات والكراهيات على انواعها.

المدة الزمنية التي تفصلنا عن الانتخابات النيابية المزمعة لا تتجاوز شهرين. لكن على الرغم من ذلك، فإن معظم المسوحات الاحصائية تظهر ارباكا شديدا عند الناخبين. بعضهم بدعوى التعقيد في القانون الجديد، بينما البعض الآخر يتذرع بـ"يأس" من التغيير نحو الافضل لاعتقاده عن غير صواب ان الطبقة الحاكمة فصلت قانونا يتلاءم واجسامها السياسية. الحق ان في الامرين شيئا من الجدوية السياسية. لكن ما يجب ان يبقى حاضرا في الاذهان، هو ان الانتخابات هي الضمان الديموقراطي الارقى لتطوير النظام السياسي، وما يندرج فيه من حقوق على الدولة والمواطن، وكذلك ما يترتب من واجبات على الاثنيين.

عمليا، لا شيء في العالم عليه اجماع. فكيف الحال بقانون انتخاب في بلد مثل لبنان يكاد تنوع الآراء والتوجهات فيه يتجاوز عدد مواطنيه بسبب الهواجس الضيقة التي تتقدم على المواطنة؟ لكن في المقابل، فان القانون الجديد يُعد - بحسب الوقائع اللبنانية المعقدة - انجازا بكل ما للكلمة من معنى لسببين جوهريين: الاول دخول النسبية التي تتيح لجميع التنوعات السياسية الوصول الى البرلمان. اما السبب الآخر فيتمثل في اسقاط قانون الستين الاكثري الذي كان يُنصب اباطرة على اللبنانيين عموما والطوائف خصوصا. الآن ما عادت الاكثرية قادرة على الغاء الآخر او منعه.

قانون الانتخاب - اي قانون - مهمته الاساس توفير صحة التمثيل في المجلس النيابي الذي هو بدوره ميدان النقاش والحوار، بدلا من الشارع الذي نعرف جميعا ارتداداته على الامن والاستقرار. صحيح ان القانون الحالي ليس الافضل، وكان يمكن ان يكون كذلك لو تضمن بعض الاصلاحات كخفض سن الاقتراع، اقرار الكوتا النسائية، اعتماد البطاقة الممغنطة، او لو تجنب تقسيم دوائر معينة بطريقة طائفية، واسقاط المساواة في تقسيم الدوائر، او لو لم يحصر الصوت التفضيلي في القضاء.

وعلى الرغم من وجود الشوائب المشار اليها انفا في قانون الانتخاب الحالي، التي كان من المستحسن

الى العدد المقبل